مجلس الإدارة طليعة الحياة البرلمانية اللبنانية
صفحة مضيئة في مناهضة السياسة الاستعمارية الفرنسية ١٩١٩ ـ ١٩٢٠

د. رياض غنام(*)

مقدمة:

شكّل نظام القائمقاميتين وتقسيم جبل لبنان سنة ١٨٤٢ إلى دويلتين نصرانية في الشمال، ودرزية في الجنوب، عملاً برأي المستشار النمساوي مترنيخ، تنظيماً للحرب الأهلية بين الطوائف الجبلية اللبنانية. فكان ان شهد الجبل بعد قيام هذا النظام فتناً طائفية، وحروباً أهلية متنقلة امتدت على مدى سنوات ١٨٤٢ و١٨٤٥ و١٨٥٨، وكان أشد هذه الحروب فتكاً وأعنفها دماراً وأفدحها خسارة وقتلى فتنة ١٨٦٠، وهي المعبر عنها في تاريخ لبنان الحديث بحركة الستين.

انتهت الحرب الأهلية في تموز سنة ١٨٦٠ بتدخل القوات العثمانية بقيادة ناظر الخارجية العثماني فؤاد باشا المفوض بصلاحيات فوق العادة، وتدخل عسكري فرنسي بموافقة أوروبية وخصوصاً بريطانية قوامه اثنا عشر ألف جندي. فكان ان أعادت القوات العثمانية الأمن والهدوء إلى ربوع الجبل، في حين ساهمت القوات الفرنسية في إعادة المسيحيين إلى قراهم ومنازلهم، ومساعدتهم في بناء بيوتهم المهدمة، وطمأنتهم بالحماية والاقتصاص من الفاعلين.

اتخذت الدول الأوروبية الكبرى من الحرب الأهلية بين السكان مبرراً لمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية، ونظراً لتضارب المصالح الأوروبية الاقتصادية والسياسية، وخشية انفراد أي دولة واستئثارها بحل الأزمة، عقد في الخامس من تشرين الأول سنة ١٨٦٠ مؤتمر برئاسة فؤاد باشا وعضوية كل من بيكلار Beclard ممثل فرنسا، واللورد دوفرين Dufferin ممثل بريطانيا، وفيكبيكر Weekbeker ممثل النمسا، ودي رهفيوس De Rehfues ممثل بروسيا، ونوفيكوف Novikov

(*) مدير عام شؤون الجلسات واللجان ـ مجلس النواب.

ممثل روسيا. وكان الهدف من هذا المؤتمر جلاء أسباب الحرب الأهلية في جبل لبنان، والتعويض على المنكوبين، والاقتصاص من الفاعلين، وأخيراً إصلاح النظام السياسي عبر إدخال تعديلات على نظام القائمقاميتين وذلك استدراكاً لتجدد الحرب وعودة الكوارث إلى الجبل.

مجلس الإدارة طليعة الحياة البرلمانية التمثيلية:

بعد أن اتخذت الأزمة اللبنانية الصفة الدولية، تواصل عمل المندوبين الأوروبيين واستغرق عملهم حتى أواخر أيار سنة ١٨٦١، وكان جل مناقشاتهم تدور في حلقة مفرغة، بعد أن غلّبت كل دولة مصلحتها دون النظر إلى ما يناسب وضع البلاد، وإزاء عجز ممثلي الدول في التوصل إلى مشروع واحد، صدقت اللجنة الدولية بالأحرف الأولى على مشروع قضى بإقامة ثلاث قائمقاميات: درزية في الجنوب، ومارونية في الوسط، وأرثوذكسية في الشمال، على أن يرأس كلاً منها حاكم محلي تعينه الحكومة العثمانية.

لم تبت اللجنة الدولية نهائياً بالأزمة اللبنانية، بل رفعت الأمر إلى الأستانة تاركة القرار النهائي إلى السفراء الأوروبيين المعتمدين في عاصمة السلطنة، وللمسؤولين العثمانيين. وإزاء الرفض الفرنسي لقيام سلطة أرثوذكسية في الجبل على حساب الموارنة من خلال تقسيم القائمقامية النصرانية إلى قائمقاميتين إحداهما مارونية والأخرى أرثوذكسية، وبعد اتصالات حثيثة ومناقشات مستفيضة، تم في التاسع من حزيران سنة ١٨٦١ التوقيع على البروتوكول القاضي بإعادة توحيد الجبل على أن يكون حاكمه مسيحياً يختاره الباب العالي، كما نص النظام على تأسيس مجلس من اثني عشر عضواً يمثلون المجموعات الدينية الكبرى، فضلاً عن تقسيمات إدارية، وإلغاء للامتيازات الاقطاعية، وإنشاء مجالس قضائية، وقوات نظامية (ضابطية) وتحديد للضريبة وهي بحدود ٣٥٠٠ كيس يمكن للباب العالي زيادتها إلى سبعة آلاف كيس.

أرسى نظام المتصرفية قواعده على أساس التمثيل الطائفي ضمن أرجحية مسيحية مارونية، فتمثل الموارنة في مجلس الإدارة بأربعة مقاعد، والروم الأرثوذكس بمقعدين، والروم الكاثوليك بمقعد واحد، في حين تمثل المسلمون بثلاثة مقاعد للدروز ومقعد واحد للسنة ومقعد واحد للشيعة، ثم أضيف مقعد ماروني خامس عن دير القمر في عهد المتصرف أوهانس باشا قبيل الحرب العالمية الأولى.

لم يكن مجلس الإدارة مجلساً تشريعياً بالمفهوم الحديث، إلا أنه كان مجلساً تمثيلياً باعتباره يمثل السكان، وكان الأعضاء ينتخبون على درجتين، أولاً ينتخب الأهالي مشايخ الصلح، وهؤلاء ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة، وكان يجري تجديد ثلث عدد الأعضاء كل سنتين.

أما صلاحية مجلس الإدارة فقد كانت محصورة بالأمور المالية والإدارية وإبداء المشورة، إذ نصت المادة الثانية من نظامات الجبل على الصلاحيات والمهام، فذكرت أنه يكون مأموراً بتوزيع التكاليف، والبحث في إدارة واردات ومصاريف الجبل، وبيان آرائه من وجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل، وكان أبرزها توزيع التكاليف الأميرية والضريبية، ومراقبة الواردات والنفقات، وتلزيم الطرق وإنشائها وصيانتها، والنظر في قانونية انتخاب شيوخ الصلح، وتلزيم الأراضي الأميرية، وأقلام تعداد الماعز والغنم، والنظر في المدافن العمومية والمحافظة على المشاعات والترخيص بالتنقيب والبحث عن المعادن وإحداث ضريبة عند الحاجة، وغير ذلك من الأمور الضريبية والمالية والإدارية.

استمرت مجالس الإدارة منذ سنة ١٨٦١ تاريخ إنشاء أول مجلس إدارة في القيام بالمهام المذكورة سابقاً دون أي تعديل في الصلاحيات المتبعة. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، دخلت القوات العثمانية جبل لبنان في تشرين الثاني سنة ١٩١٤، ثم أعلن جمال باشا الأحكام العرفية في سوريا، فألغى آخر مجلس إدارة منتخب، وعين مكانه مجلس إدارة موالياً لسياسته مع محافظته على التمثيل الطائفي التقليدي المتبع في تشكل المجالس الإدارية السابقة.

فيصل وفرنسا يعيدان شرعية مجلس الإدارة:

انحسر النفوذ العثماني عن بلاد الشام في نهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت أولى إجراءات الأمير فيصل ابن الشريف حسين، قائد الثورة العربية الكبرى إثر دخوله إلى دمشق أن عين عمر الداعوق حاكماً على بيروت، وحبيب باشا السعد حاكماً على جبل لبنان بعد أن أعاده إلى رئاسة مجلس الإدارة معيداً بذلك إلى الجبل امتيازاته السابقة.

لم يستطع الأمير فيصل توطيد سلطته في المناطق الغربية من بلاد الشام بسبب معارضة الفرنسيين لهذه السلطة، ولما كانت بريطانيا مرتبطة بالتزامات سرية مع فرنسا فرضتها اتفاقية سايكس بيكو، استجاب البريطانيون للمطالب الفرنسية فأنزلوا العلم العربي عن دار الحكومة في بيروت، وساعدوا الجيش الفرنسي في احتلال «لبنان». وما إن شارف عام ١٩١٨ على الانتهاء، حتى كانت المنطقة الغربية من بلاد الشام من اسكندرونة وأنطاكية في الشمال، حتى صور في الجنوب بما في ذلك جبل لبنان، تخضع للاحتلال الفرنسي مقدمة لفرض الانتداب على سوريا الطبيعية بكاملها، عملاً بأحكام اتفاقية سايكس ـ بيكو ومقدمة لوضع بنودها موضع التنفيذ.

واجه الفرنسيون بعد احتلالهم الجبل مسألة إعادة العمل بمجلس إدارة جبل لبنان بكثير من الإحراج، إذ لم يكن بمقدورهم حل مجلس الإدارة، وانتخاب مجلس إدارة جديد لأن الظروف لم تكن لتسمح بذلك، فضلاً عن التشكيك بحسن نوايا فرنسا التي كانت تعمل على إقامة حكم عسكري مباشر مكان الحكم المدني، كما أنه لم يكن باستطاعتهم أن يبقوا حكومة حبيب باشا السعد المؤقتة مع رئيسها باعتبارها قد تأسست بمبادرة من الحكومة العربية الهاشمية، ولأن شرعيتها كانت مستمدة من شرعية حكومة الأمير فيصل في دمشق، والفرنسيون الطامعون بالإنتداب على كامل سوريا الطبيعية، لا يعترفون بحكومة دمشق ولا بقراراتها في المناطق الغربية، كونهم يريدون إلغاء كل دور لها في حكم لبنان. وعلى السوريين عامة، واللبنانيين خاصة أن يفهموا أن الفرنسيين وحدهم هم أصحاب الكلمة الأولى في تقرير مصير بلديهما سوريا ولبنان.

وسرعان ما أوجد الفرنسيون الحل الذي يرضي الفريقين، فبعد مشاورات مع البطريرك الماروني عمدوا إلى إعادة مجلس الإدارة لكي يمارس عمله كما في السابق، وأن يحتفظ حبيب باشا السعد برئاسته، ولكنه يعفى من منصب حاكم جبل لبنان الذي سبق وعينته فيه حكومة دمشق، وهكذا عادت شرعية مجلس الإدارة هذه المرة على أيدي الفرنسيين وليس غيرهم، وهذا ما كانوا يريدونه، وبعد أسبوع عينت السلطات الفرنسية في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ الكابيتان بوشه Boucher حاكماً إدارياً على جبل لبنان بدل حاكمه اللبناني حبيب باشا السعد، وكانت صلاحياته واسعة جداً، وشبيهة بصلاحيات المتصرف العثماني. وهكذا أصبح الحاكم العسكري الفرنسي هو المرجع الأول لمجلس الإدارة، وأصبح التعامل معه ضرورة حتمية كونه ممثل سلطة الاحتلال بعدما تمكنت

القوات الفرنسية من احتلال معظم المناطق الغربية من الساحل الشامي، وقسم كبير من أراضي لبنان ساحلاً وجبلاً.

عمل مجلس الإدارة في ظل الاحتلال:

تألف مجلس الإدارة عشية الحرب العالمية الأولى من ثلاثة عشر عضواً توزعوا على أقضية متصرفية جبل لبنان. فمثّل نقولا غصن قضاء الكورة، وسعد اللّه الحويك قضاء البترون، ونعوم باخوس ومحمد الحاج محسن أبي حيدر قضاء كسروان، وخليل عقل والياس الشويري ومحمد صبرا الأعور قضاء المتن، وفؤاد عبدالملك ومحمود جنبلاط قضاء الشوف، وسليمان كنعان وحسين حجار قضاء جزين، ويوسف البريدي قضاء زحلة، وداود عمون وهو العضو الثالث عشر مثّل مديرية دير القمر، بعد أن أضيف عضو مارونى خامس بموجب التعديل الجزئي للنظام الأساسي الذي صدر في الأستانة بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩١٢ في عهد المتصرف أوهانس باشا.

حددت المادة الثامنة من بروتوكول سنة ١٨٦٤ صلاحيات مجلس الإدارة بما يلي: «مجلس الإدارة هذا يكون مأموراً بتوزيع التكاليف والبحث في إدارة واردات الجبل ومصاريفه، وبيان آرائه بوجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل».

حصرت المادة الثامنة وظائف مجلس الإدارة بنوعين من الصلاحيات أولاهما: صلاحية مالية، وثانيهما صلاحية استشارية. وإذا كانت الصلاحية الأولى تتعلق بتوزيع الضرائب والبحث في واردات الخزينة ومصاريف المتصرفية، فإن الصلاحية الثانية الاستشارية جاءت رهينة بمشيئة المتصرف الذي يحق له أن يطرح أي موضوع على مجلس الإدارة يتعلق بحسن إدارة الجبل، دون أن يكون لهذا المجلس حق النظر عفواً أو أخذ المبادرة في إثارة أي بحث أو رأي استشاري بدون طلب من المتصرف، مع التأكيد أن رأي المجلس هو رأي استشاري غير ملزم للمتصرف الذي يبقى له أن يقبله أو يرفضه.

لقد جاء النص على الصلاحيات نصاً عاماً دون أن يشير إلى التفاصيل أو أن يعطي أمثلة عليها، لكن الممارسة الطويلة على مدى أكثر من نصف قرن حددت الأعمال والعناوين التي يتصدى مجلس الإدارة لمعالجتها، وقد حصرها أحد أعضاء مجلس الإدارة البارزين إبراهيم الأسود في كتابه «تنوير الأذهان» بنحو عشرين صلاحية، ونظراً لأهميتها القانونية والتاريخية نوردها كما هي:

أولاً: توزيع التكاليف الأميرية.

ثانياً: مراقبة أنواع الواردات والمصاريف على الإطلاق.

ثالثاً: تلزيم إنشاء طرق العربات وإصلاحها.

رابعاً: فصل ما كان يقع من الدعاوى والمشاكل في الطرق العمومية بداعي الاعتداء عليها اختلاساً أو تعطيلاً.

خامساً: عقد المقاولات والتعهدات.

سادساً: النظر في قانونية انتخاب شيوخ صلح القرى ووجوب عزلهم بعد تحقيق العلل المنسوبة إليهم.

سابعاً: تلزيم الأراضي الأميرية وأقلام تعداد الماعز والغنم والرسوم السائرة.

ثامناً: النظر في المدافن العمومية بحسب نظامها.

تاسعاً: النظرفي قوميسيونات البلديات وقراراتها المستأنفة إلى المجلس.

عاشراً: إجراء التحقيق على حكام العدلية بموجب القرارات التي جعلت ذيولاً لنظام لبنان.

حادي عشر: محاكمة مشايخ الصلح في الذنوب المتعلقة بالمأمورية.

ثاني عشر: المحافظة على المشاعات العمومية والترخيص بالبيع منها بناء على طلب الأهالي.

ثالث عشر: الترخيص للتنقيب والبحث عن المعادن.

رابع عشر: النظر في مطالب مريدي الامتياز لإنشاء سكك حديدية أو غيرها.

خامس عشر: تحقيق مسائل التصرف في العقار بحسب تبليغات نظارة الداخلية لعموم الولايات.

سادس عشر: تقدير الأسنان (الأعمار).

سابع عشر: إجابة المتصرف إلى طلبه عندما يوجد لزوم حقيقي لطلب مساعدة الجند النظامي من السلطة العسكرية في سوريا، بشرط أن تكون الجنود التي تأتي إلى لبنان تحت أمرة آلاي لبنان.

ثامن عشر: كانت سلطة المجلس تتناول الاشتراع بما يتعلق بالبلديات والانتخابات، وليس في نظامه ما يمنع ذلك.

تاسع عشر: كان مجلس الإدارة في مأمن من أن تتناوله يد المتصرف أو غيره، فلم يكن للمتصرف حق بحله ولا يفصل واحد من أعضائه إلا بعد أخذ رأي الدول المحافظة (أي الأوروبية) وبعد إجراء المحاكمة القانونية.

عشرون: إحداث ضريبة مالية عند مسيس الحاجة كضريبة الربع مجيدي التي وضعها على كل مكلف سنوياً لإصلاح الطرق وغيرها.

مجلس الإدارة والصلاحيات المصيرية:

طوّر مجلس الإدارة صلاحياته على ضوء الحياة السياسية المستجدة بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد أن كانت صلاحياته أشبه بصلاحيات المجالس البلدية، باشر في ظل الاحتلال الفرنسي بالتصدي للمسائل السياسية المصيرية المطروحة سواء على المستوى الداخلي، أم في المحافل الدولية، فلم تعد اهتماماته تنحصر في توزيع التكاليف المالية ومراقبة الواردات والمصاريف والمسائل التي سبق ذكرها، بمقدار ما أصبح المجلس منبراً للنظر في القضايا الأساسية المصيرية التي تتعلق بالأرض والسكان والمؤسسات، بهدف توسيع الحدود وتحقيق الاستقلال ودرء الأخطار إن لجهة ضم الكيان إلى سوريا، أم لجهة إلحاقه بالسياسة الاستعمارية الفرنسية المقروءة انتداباً، من خلال توسيع مروحة النفوذ الفرنسي في المنطقة العربية. وقد جاءت أولى خطوات مجلس الإدارة في تحمله عبء العمل السياسي، عندما أطلقت قيادة الحلفاء في تشرين الأول سنة ١٩١٨ على سوريا الطبيعية المحررة، بما فيها أراضي متصرفية جبل لبنان، اسم «أراضي العدو المحتلة»، فاحتج مجلس الإدارة على إدراج الأراضي اللبنانية ضمن المنطقة التي تشملها التسمية، ورفع مضبطة يستنكر فيها اعتبار جبل لبنان من جملة أراضي العدو المحتلة، مبرراً ذلك أن لبنان ما كان محارباً لدول الحلفاء، وأن أبناءَه تطوعوا للمحاربة تحت راية الحلفاء الظافرة، مطالباً بحذف هذا التعبير المشين بشرف لبنان التاريخي والأبيّ، مؤكداً أن الشعب اللبناني كان وما زال أميناً وصديقاً لدول الحلفاء.

ردت القيادة الفرنسية على مضبطة مجلس الإدارة إيجاباً، فاعتبرت أن جبل لبنان لم يحارب في صفوف الأعداء بل كان مساعداً للحلفاء، وأنها تعترف بأنه لا يعتبر من أراضي العدو المحتلة، بل منطقة محررة من النير التركي، ولا يشمله الاحتلال العسكري أبداً.

وفي خطوة لاحقة شجعت فرنسا مجلس الإدارة على القيام بعمل سياسي بارز، فحملته على تشكيل وفد لبناني ليذهب إلى باريس، ويعرض المطالب اللبنانية على مؤتمر الصلح، وقد تألف هذا الوفد من عضوي مجلس الإدارة داود عمون رئيساً ومحمود جنبلاط وآخرين. وقد صاغ مجلس الإدارة المطالب اللبنانية في مضبطة رسمية أقرها في ٩ كانون الأول سنة

١٩١٨، وحملها الوفد إلى باريس وقدمها إلى مؤتمر الصلح. وكان أبرز ما تضمنته النقاط الأربع الآتية:

١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً.

٢ ـ تأييد استقلال لبنان بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية بواسطة رجال من أهله.

٣ ـ يكون للبلاد اللبنانية مجلس نيابي يؤلف على مبدأ التمثيل النسبي، وينتخب من الشعب، ويكون له حق التشريع، ووضع القوانين الملائمة للبلاد.

٤ ـ مساعدة دولة فرنسا للحصول على التمنيات المقدم ذكرها، ومعاونتها الإدارة المحلية لتقدم البلاد ورقيها...

أكد مجلس الإدارة ولاءه للسياسة الفرنسية المشرقية، وتأييده لإجراءات المفوض السامي فرنسوا جورج بيكو، فابتهج الفرنسيون لها وكافأوا رئيس مجلس الإدارة حبيب «باشا السعد» بمنحه وسام جوقة الشرف من رتبة «أوفيسه».

كانت السياسة الفرنسية في بدايات سنة ١٩١٩، تؤكد على استقلال لبنان الإداري، دون الاستقلال التام، وتترك الباب مفتوحاً لإدخال لبنان دائرة الاتحاد السوري كولاية من ولاياته، وتقديم المساعدة له كونه إدارة محلية، الأمر الذي أدى إلى فشل الوفد اللبناني الأول في طروحاته أمام المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح، وقيام معارضة بوجه مجلس الإدارة بسبب ارتباط المسألة اللبنانية بالمسألتين العربية والسورية، والطعن في شرعية الوفد، والعرض الضعيف للمسألة اللبنانية أمام مؤتمر الصلح.

استمرت فرنسا في تجاهل المطالب الاستقلالية، إذ كانت تعارض منح لبنان استقلاله المطلق لأن ذلك يفقدها مبرر بقائها فيه وتواجدها على أرضه، كانت تسعى للاستيلاء عليه باعتراف دولي، وتطمع في ضمه إلى امبراطوريتها الواسعة، كما أنها كانت تسعى لتبرهن لمؤتمر الصلح في باريس وللرأي العام العالمي، أن اللبنانيين يريدونها ويطلبون منها أن تتولى الانتداب على لبنان. ولكي تكسب الانتداب على سوريا، استمرت جاهدة في مفاوضة السوريين لكي يقبلوا بهذا الانتداب، وهذا ما أثار شكوك الكثير من اللبنانيين، ومنهم بعض أعضاء مجلس الإدارة، الذين تأكد لهم أن فرنسا لن تتأخر عن التضحية باستقلال لبنان، اذا ما قبل النظام الفيصلي في دمشق بالانتداب الفرنسي على سوريا بكاملها، فضلاً عن مماطلتها في تسوية الحدود اللبنانية السورية، تنفيذاً لمطلب توسيع حدود الكيان اللبناني الذي يطالب به مجلس الإدارة.

الفرنسيون يحكمون قبضتهم على شؤون الحكم:

حكم الفرنسيون المناطق اللبنانية منذ مطلع سنة ١٩١٩ حكماً عسكرياً مباشراً. فعينوا على سوريا ولبنان مفوضاً سامياً عسكرياً برتبة جنرال، وكان يمثله على رأس حكومة لبنان ضابط فرنسي أدنى منه رتبة. وكان يمثل هذا الحاكم في كل قضاء لبناني، معتمد إداري فرنسي. وكانت السلطة الفعلية في أيدي هؤلاء الضباط الفرنسيين، الذين تمتعوا بسلطات واسعة، فكانوا يتدخلون في جميع الشؤون، وكانت قراراتهم هي المعتمدة والنافذة. أما المسؤولون الوطنيون وخصوصاً أعضاء مجلس الإدارة فقد حجبهم العمال الفرنسيون، حتى باتوا «سلطة وهمية ليس إلا» على حد قول ترجمان مجلس الإدارة الياس طنوس الحويك.

كان مجلس الإدارة أكثر المتضررين من سياسة التسلّط الفرنسي، ومع تعيين الجنرال غورو مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان، عمد مجلس الإدارة بواسطة حاكم لبنان القومندان لابرو، إلى تقديم مذكرة رسمية فنّد فيها مآخذ

اللبنانيين على الإدارة العسكرية الفرنسية، مذكراً المفوض السامي بأن مجلس الإدارة هو ممثل الشعب اللبناني، وأنه مع هذا الشعب يثقان بالوعود الفرنسية بشأن مساعدة لبنان «المساعدة الحقيقية المجردة، والبعيدة عن التسلط والاستعمار». وضرورة تحديد وظائف المراقبين والمفتشين والمعتمدين الفرنسيين الذين تعينهم إدارة الاحتلال، وعدم تدخل هؤلاء بشؤون القضاء، ووجوب إبقاء الجند اللبناني أحراراً في ممارسة عملهم، وعدم عزل الموظفين لذنوب طفيفة.

قابل الفرنسيون مطالب مجلس الإدارة بمزيد من التشبث بالصلاحيات، وأضمروا الانتقام من جميع الذين ساهموا في الانتقاد، ولما كانت جريدة البرق قد نشرت مذكرة مجلس الإدارة، بادروا إلى مصادرة الصحيفة، وأمروا بتوقيفها عن الصدور بعض الوقت، رغم أن ما نشرته كان قراراً رسمياً صادراً عن سلطة رسمية ذات اختصاص، ثم حالوا دون سفر وفد ثانٍ من أعضاء مجلس الإدارة إلى باريس، لملاحقة القضية اللبنانية. وعندما حاول «لابرو» حل مجلس الإدارة بحجة عدم إمكان التعاون معه، حال البطريرك الماروني دون ذلك، فاضطر إلى التراجع، لكنه لم يتوقف عن معاكسة مجلس الإدارة، وعرقلة أعماله، وإضعاف سلطته، والانتقاص من صلاحياته، كلما سنحت له الفرصة بذلك.

مجلس الإدارة يطالب بحاكم لبناني:

على أثر إعلان المملكة العربية الدستورية في سوريا، اجتمع مجلس الإدارة في بعبدا في ٢٢ آذار سنة ١٩٢٠، وطالب الفرنسيين بوضع نظام أساسي جديد للبنان. فعمد المفوض السامي غورو إلى إضافة أربع عشرة شخصية متنورة إلى أعضاء مجلس الإدارة منهم سبعة أعضاء من الموارنة، واثنان من الدروز، واثنان من الروم الأرثوذكس، وواحد لكل من الكاثوليك والسنة والشيعة. وأثناء مناقشة النظام الأساسي برز تياران مختلفان، الأول يطالب باستقلال لبنان، وأن يحكمه حاكم وطني من أبنائه، وأن يقتصر دور الدولة المنتدبة على إسداء النصح والإرشاد والتوجيه وتقديم المساعدات للحكومة اللبنانية. وكانت أكثرية أعضاء مجلس الإدارة من هذا التيار، ويحظى بدعم البطريرك الماروني، ورئيس مجلس الإدارة حبيب باشا السعد. أما التيار الثاني، ورغم أقليته فكان يقول بعكس ذلك تماماً، وكان يتزعمه داود عمون ممثل مديرية دير القمر، ويحظى بدعم السلطات الفرنسية، وكانت أبرز طروحاته، تعيين حاكم فرنسي على لبنان لمدة خمس سنوات بسبب افتقار البلاد إلى رجل حازم ومؤهل لتولي هذا المنصب، فضلاً عن اتهام مجلس الإدارة بالعجز والتحيز والفساد والدعوة إلى حله لضعفه، وحل جمعية الطوائف المسيحية برئاسة الفرد سرسق لصبغتها الطائفية، وبلدية بيروت لأن رئيسها عمر الداعوق وأعضاءَها معادون لفرنسا.

مجلس الإدارة يتقرب من الحكم الفيصلي:

تصاعدت حدة الخلاف السياسي بين داود عمون وحبيب باشا السعد. وظهر تفوق فريق عمون المدعوم من قبل السلطة الفرنسية رغم أقلية عدد اعضائه داخل مجلس الإدارة. وبعد مداولات سرية فيما بين الأعضاء الوطنيين تمكّن هؤلاء من بلورة خطة تقضي بحماية المصلحة اللبنانية من المخاطر الفرنسية التي تتهددها. وقد تألفت هذه الخطة من النقاط الآتية:

١ ـ التمسك باستقلال لبنان المطلق وتوسيع حدوده.

٢ ـ الاتصال بالنظام الفيصلي في دمشق، ومحاولة التوصل معه إلى اتفاق مرضٍ يراعي مصالح البلدين، ويكون مقبولاً من الجانبين السوري واللبناني.

٣ ـ الذهاب إلى باريس بهدف عرض المطالب اللبنانية مجدداً أمام مؤتمر الصلح.

٤ ـ السفر إلى الولايات المتحدة الأميركية لكسب تأييد حكومتها إذا دعت الحاجة.

ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة هم: سعد اللّه الحويك شقيق البطريرك الماروني، وسليمان كنعان والياس الشويري وخليل عقل وفؤاد عبدالملك ومحمود جنبلاط، ومحمد الحاج محسن أبي حيدر ويوسف البريدي. وعدد من الشخصيات السياسية الفاعلة كرياض الصلح وأمين أرسلان ونجيب الأصغر وعارف النعماني وسعيد البستاني ورشيد خليل عقل والياس طنوس الحويك. جميع هؤلاء فوّضوا أحدهم سعيد البستاني الذهاب إلى دمشق والالتقاء بصديقه القديم يوسف الحكيم وزير الزراعة والتجارة والأشغال العامة في الحكومة العربية الفيصلية. وقد رتب الحكيم للبستاني لقاء مع الأمير فيصل، وتكررت اللقاءات بهدف إيجاد تفاهم بين دمشق ولبنان، كما عقدت في بيروت اجتماعات عديدة بين أعضاء من مجلس الإدارة ومسؤولين سوريين أسفرت عن اتفاق تضمن الأمور الآتية:

أولاً: استقلال لبنان التام المطلق.

ثانياً: توسيع حدوده بموجب اتفاق يعقد بينه وبين دمشق.

ثالثاً: حياده السياسي بحيث لا يُحارِب ولا يُحارَب، ولكن بمعزل عن كل تدخل عسكري.

رابعاً: العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا تدرسها وتقرر طبيعتها لجنة مشتركة، وتصبح قراراتها نافذة بعد موافقة مجلس النواب في البلدين.

خامساً: يتعاون الطرفان في السعي لدى الدول الأخرى للتصديق على هذه البنود وضمان أحكامها.

صيغت هذه البنود في مضبطة، وأرسلت إلى دمشق بواسطة وزير داخلية الحكومة الفيصلية رضا الصلح، حتى إذا صادقت عليها هذه الحكومة، يأخذها وفد من أعضاء مجلس الإدارة، ويتوجه بها إلى باريس لعرضها على مؤتمر الصلح وأخذ الموافقة عليها.

حملت المضبطة تواقيع سبعة أعضاء، وتخلف يوسف البريدي لبقائه في زحلة بسبب المرض، لكنه كان متضامناً مع زملائه الموقعين. وتميزت بنقاط ثلاث ملفتة: أولها عدم ذكر فرنسا وتجاهل الانتداب الفرنسي تجاهلاً كاملاً، وثانيها تمسك اللبنانيين بمطلبي الاستقلال التام المطلق وتوسيع الحدود وموافقة السوريين عليهما. وثالثها التقارب بين لبنان وسوريا والاتفاق على إيجاد علاقات اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار حاجات ومصالح البلدين.

الفرنسيون يوقعون بأعضاء مجلس الإدارة:

ما إن وافقت حكومة دمشق على بنود المضبطة، حتى قرر أعضاء مجلس الإدارة، الذهاب إلى باريس لعرض المسألة اللبنانية أمام مؤتمر الصلح، خصوصاً بعد أن خابت آمالهم بالوفود اللبنانية الثلاثة التي سبق إرسالها إلى باريس.

ولما كانوا مقتنعين بأن السلطات الفرنسية ستمنعهم من السفر لهذه الغاية، قرروا مغادرة لبنان سراً إلى دمشق ليتوجهوا منها إلى حيفا في فلسطين، وكانت آنذاك تحت الاحتلال البريطاني، ومنها يتوجهون إلى باريس، وقد تمكن سليمان كنعان من تأمين نفقات السفر، بعد أن استدان من التاجر البيروتي عارف النعماني مبلغ عشرة آلاف ليرة مصرية، وزعها على أعضاء مجلس الإدارة، والوفد المرافق لهم. وبناء على التعليمات المنسقة مع المسؤولين السوريين، قرر أعضاء مجلس الإدارة السفر إلى دمشق بعد ظهر يوم السبت، في العاشر من تموز سنة ١٩٢٠، فرادى تضليلاً للسلطات العسكرية الفرنسية.

كانت أجهزة المخابرات الفرنسية على علم بتحركات أعضاء مجلس الإدارة، من خلال وديع كرم المعروف بوديع الكلارجي، أحد العملاء السريين للمخابرات الفرنسية. وقد تمكن هذا من خديعة نجيب الأصغر، وإيهامه أنه من الاستقلاليين الناقمين على الفرنسيين، وبعد أن حاز على ثقة أعضاء مجلس الإدارة، أصبح متمكناً من حضور الاجتماعات السرية، والاطلاع على تفاصيل ما يجري داخل هذه الاجتماعات، ثم لا يلبث أن ينقلها إلى أركان المفوضية الفرنسية. ويبدو أن الفرنسيين تركوا أعضاء مجلس الإدارة يسيرون في مخططهم حتى النهاية ليتمكنوا من إلقاء القبض عليهم بالجرم المشهود، وما إن انطلق هؤلاء في سياراتهم متوجهين إلى دمشق، في العاشر من تموز، حتى كانت لهم سلطات الاحتلال بالمرصاد، إذ أقامت الحواجز الأمنية على جميع الطرقات المؤدية إلى البقاع ودمشق، وتمكنت من إلقاء القبض على كل من خليل عقل وفؤاد عبدالملك وسليمان كنعان وسعداللّه الحويك ومحمد الحاج محسن أبي حيدر ويوسف البريدي ومحمود جنبلاط والياس الشويري، والياس طنوس الحويك ورشيد خليل عقل وأمين إرسلان وسعيد البستاني، في حين تمكن رياض الصلح من الفرار إلى البقاع فدمشق، متخفياً أثناء مرور القطار الحديدي المسافر من بيروت إلى دمشق.

بعد إلقاء القبض على أعضاء مجلس الإدارة ومرافقيهم، عمدت السلطات الفرنسية إلى إقفال المسالك وقطع الطرقات، وتكثيف الحواجز الأمنية، وعطلت حرية الصحافة بفرض الرقابة على الصحف والمنشورات، ثم عمدت إلى حل مجلس الإدارة، وشن حملة إعلامية ضد أعضائه متهمة إياهم بالرشوة والخيانة، وبيع ضمائرهم إلى حكومة دمشق.

محاكمة أعضاء مجلس الإدارة:

أحال الفرنسيون أعضاء مجلس الإدارة المتهمين إلى المحكمة العسكرية التي تألفت هيئتها من الضباط: ديبوي وكليمنصون ولابيير، وكانت برئاسة الكولونيل دي فوكريسون. وظهر في قفص الاتهام الأعضاء المتهمون الثمانية وهم سعداللّه الحويك وسليمان كنعان، والياس الشويري وخليل عقل، ومحمد الحاج محسن أبي حيدر ويوسف البريدي، ومحمود جنبلاط وفؤاد عبدالملك، كما ظهر أيضاً المتهمون الآخرون الأمير أمين أرسلان والياس طنوس الحويك وسعيد البستاني وعارف النعماني ورشيد خليل عقل. فضلاً عن حضور حشد كبير من الشهود المؤيدين للسياسة الفرنسية، وقد غصت بهم قاعة المحكمة العسكرية التي التأمت في السراي الصغير في ساحة البرج.

وجّه رئيس المحكمة إلى الموقوفين التهم التالية:

١ ـ التنكر لفرنسا، وعدم الإشارة في المضبطة التي وقعها أعضاء مجلس الإدارة، إلى طلب الانتداب الفرنسي.

٢ ـ قبول رشوة من مصدر خارجي.

٣ ـ الاتصال بحكومة دمشق، والاتفاق معها بمعزل عن حكومة لبنان والسلطات الفرنسية.

٤ ـ التآمر المتمثل بوضع مضبطة سرية باسم مجلس الإدارة دون علمه، والادعاء بتمثيل الشعب اللبناني والإعراب عن مطالبه ورغباته دون استشارته، أو الحصول على تفويض منه.

استمعت المحكمة إلى مجموعة من الشهود الذين عبأهم الاحتلال الفرنسي، وكان في طليعتهم ترابو المستشار الإداري لولاية بيروت في المفوضية العليا، ولابرو حاكم لبنان العسكري، وحبيب باشا السعد، وداود عمون، ونسيب جنبلاط والمركيز دي فريج، وبتروطراد، وأيوب ثابت، وشارل قرم، وعبدالحليم الحجار، وبطرس كرم، ونقولا غصن، والفرد سرسق

رئيس جمعية الطوائف المسيحية، والمطران أغناطيوس مبارك، راعي أبرشية بيروت المارونية.

وزيادة في الإدانة أمر رئيس المحكمة بقراءة رسالة البطريرك الماروني إلى الجنرال غورو، وبرقيته إلى رئيس الوزراء الفرنسي، وبرقيات أخرى وردت من رؤساء وزعماء، تحتج على عمل المتهمين.

بدأت المحاكمة صبيحة يوم السبت في ١٧ تموز سنة ١٩٢٠، واستمرت على مدى جلستين قبل الظهر وبعده، وتابعتها يوم الاثنين في ١٩ تموز في جلستين صباحية ومسائية، أصدرت في نهايتها الأحكام ضد المتهمين، وقد تولى الدفاع عنهم المحامون: شارل فابيا وعبداللّه إسحق، وشكري أرقش ونجيب عبدالملك وألبير قشوع ونجيب خلف وإميل يزبك.

المتهمون يردون ادعاءات الاحتلال:

تتلخص آراء المتهمين التي أبدوها أثناء محاكمتهم وجبههم للاتهامات التي دبجها المدعي العام ضدهم، وقد عبّر عنها عضو مجلس الإدارة سليمان كنعان، الذي كان أكثر الأعضاء تحضيراً لملف هذه الدعوى. فنفى جميع التهم المنسوبة إليهم معتبراً أن ما قام به مع زملائه، هو عمل وطني شريف يخدم المصلحة اللبنانية، ويحظى باستحسان اللبنانيين أينما كانوا.

جاءت أقوال الأعضاء بخصوص التهمة الأولى، لتؤكد على أنهم ليسوا ضد فرنسا، وأنهم طلبوا مساعدتها عدة مرات، وإذا كانت المضبطة قد خلت من ذكر الانتداب الفرنسي، فذلك عائد لأنه قد أصبح أمراً واقعاً، بعد أن قرر مؤتمر سان ريمو المنعقد في إيطاليا، في نيسان سنة ١٩٢٠ بشكل جازم ونهائي، الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

أما لجهة تهمة الرشوة، فقد نفى الأعضاء هذه التهمة، وصرحوا أن سليمان كنعان هو الذي استدان المال من التاجر البيروتي عارف النعماني، وحرر له سنداً بذلك، وأن المال هو بمثابة سلفة على رواتبهم عن خمسة أشهر. ولما كان النعماني لم يدفع المال من جيبه الخاص، بل ان رياض الصلح هو الذي دفعه، وحيث أن الصلح المعروف بعلاقته الوطيدة مع حكومة دمشق، قد تمكن من التواري، وفي ظل التساؤل عن مصدر المال، وعدم الحصول على جواب شافٍ، فقد مالت المحكمة إلى الاعتقاد بأن المال كان مصدره الحكومة الفيصلية في دمشق.

أما التهمة المتعلقة بالاتصال مع حكومة دمشق، فلم يرَ فيها المتهمون مأخذاً يستحق العقاب، لأن محور اتصالاتهم كانت لإقناع السوريين بالموافقة على استقلال لبنان، وتوسيع حدوده. وما التوجه إلى دمشق إلا بهدف الوصول منها إلى حيفا في فلسطين، ثم السفر إلى باريس لمتابعة المسألة اللبنانية أمام مجلس الصلح.

أما التهمة الأخيرة المتعلقة بالتآمر، فقد نفاها الأعضاء، مصرّين على أن الذهاب إلى فرنسا هو لعرض القضية اللبنانية في مؤتمر الصلح، والمطالبة بالاستقلال اللبناني. ويؤكد سليمان كنعان أنه سبق وعرض هذا الموضوع على مجلس الإدارة، ووافق عليه جميع الأعضاء بمن فيهم حبيب باشا السعد وداود عمون، و«لما كان لا جرأة أدبية لبعض أعضاء مجلس الإدارة (يقصد السعد وعمون) على العمل من عند أنفسهم، استشاروا المسيو بيكو قومسير فرنسا العالي في ذلك الحين، فمنعهم من تنفيذ هذه الفكرة، ولذلك توقف تحقيقها». عندها استعمل باقي أعضاء مجلس الإدارة وهم أكثرية (ثمانية من أصل ثلاثة عشر) حقهم القانوني، وقرروا السفر إلى أوروبا عن طريق دمشق وحيفا، وليس في ذلك مؤامرة أو تآمر.

أما بالنسبة لاتهامهم بالتآمر على الشعب اللبناني، وتزييف إرادته فقد نفوها أيضاً. فذكر العضو الياس الشويري «أن الإشاعات التي أطلقت ضدهم حجبت الحقيقة وضللت اللبنانيين، وأن مطالبينا الآن هي نفس مطالبينا الأولى، وأن المضبطة الموضوعة لم يعرفها غبطة البطريرك والشعب، ولو عرفوها لما أنكروها. أما العضو سليمان كنعان فقد أجاب بقوله: «إذا كان هذا الأمر يوجب المحاكمة، فكان يجب محاكمتنا في أول الاحتلال لأننا في ذلك الحين وضعنا قراراً [يتضمن طلب الانتداب الفرنسي] ولم نخابر أحداً ولم نسأل الشعب رأيه».

شهادات ومرافعات:

بعد الانتهاء من استجواب المتهمين، استمعت المحكمة إلى شهادات بعض الشخصيات، دون إعلامهم بمضمون المضبطة. فمنهم من أدان المتهمين بشدة، ومنهم من أيدهم بتحفظ، ومنهم من اتخذ موقفاً معتدلاً، فحبيب باشا السعد رئيس مجلس الإدارة أدلى برأي قال فيه: «إنه لم يشاهد من الأعضاء إلا كل إخلاص ووطنية ومحبة للبنان وفرنسا». وبعد اطلاعه على المضبطة علق عليها بقوله: «أنه لا ينقصها إلا مسألة الانتداب»، في حين أن المركيز دي فريج مالىء الفرنسيين فشهد «أن المتهمين يستحقون كل احتقار وترذيل، وأني من يوم توقيفهم إلى اليوم قابلت عدداً كبيراً من الناس وكلهم أظهروا لي اشمئزازهم»، وعندما سئل دي فريج من قبل محامي الدفاع شارل فابيا الفرنسي إن كان يعرف مطالب المتهمين، أجاب: «كلا لا أعرفها ولكنني أشجبها وأحتقرها ما دامت ذاهبة بغير وساطة الحكومة الفرنسية»، فعلق محامي الدفاع فابيا على ذلك: «إذن لتسمح لي هيئة المحكمة أن أصرح لحضرة الشاهد، أنه لا يقدر أن يشجب أو يحتقر عملاً لا يعرفه». أما المطران أغناطوس مبارك، ولم يكن قد اطلع على المضبطة، فقد أجاب على أحد أسئلة رئيس المحكمة بقوله: «إن ضميري يقول لي بناءً على أعمالهم وتاريخ حياتهم السابق، إنه لا يمكن إرشاؤهم لبيع استقلال لبنان بأي مبلغ كان». وبعد اطلاعه على المضبطة قال: «كنت في الجبل لما وقع الحادث، وبلغتنا إشاعة هناك أن الأعضاء ذاهبون إلى دمشق لبيع لبنان، فكان التأثير عظيماً، وأرسلت تلغراف الاحتجاج، أما بعد قراءة هذه الشروط، فأرى أن طلبهم الاستقلال هو مطلبنا في الوفد الثاني، وأن قولهم في حياد لبنان هو موافق لأننا نريد أن نعيش بسلام، ولا أدري لماذا تركوا مسألة الانتداب».

أما المدعي العام الفرنسي فبعد أن ألقى مطالعته، طالب بتجريم المتهمين بالخيانة، والمؤامرة بين المأمورين والارتشاء، وإنزال أشد العقوبات بهم. في حين دافع محامو الدفاع عن المتهمين، فنفوا التهم المنسوبة إليهم، كونها لا تشكل جرماً يستوجب العقاب، وخلصوا إلى طلب البراءة لهم.

تبقى تهمة الخيانة التي رددها بعض المسؤولين الفرنسيين الحاقدين على أعضاء مجلس الإدارة، وبعض السياسيين اللبنانيين والصحفيين الموالين للانتداب، فقد استبعدها رئيس المحكمة العسكرية مع الهيئة، ولم يؤخذ بها لعدم وجود أدلة تثبت أن المتهمين كانوا بصدد بيع وطنهم أو التفريط به أو باستقلاله.

الأحكام بحق المتهمين:

لم تكن قضية المتهمين قضية قانونية بقدر ما كانت مسألة سياسية تتعلق بالوجود الفرنسي في لبنان وسائر بلاد الشام. وبدافع أهداف فرنسا الانتدابية الاستعمارية، شددت المحكمة العسكرية أحكامها على المتهمين بسبب مطالبهم الاستقلالية بمعزل عن فرنسا، وحصر انتدابها فقط بالمساعدات التقنية والاستشارات التي من شأنها تطوير الإدارة ورفع مستواها.

وقد جاءت الأحكام التي أصدرتها المحكمة في ١٩ تموز سنة ١٩٢٠ على الوجه الآتي:

ـ خليل عقل: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة قدرها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

ـ فؤاد عبد الملك: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة قدرها ١٦٠٠ ليرة مصرية.

ـ سليمان كنعان: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة قدرها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

ـ محمد الحاج محسن أبي حيدر: ثماني سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة مقدارها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

ـ سعد اللّه الحويك: ثماني سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة مقدارها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

ـ محمود جنبلاط: سبع سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة مقدارها ٢٨٠٠ ليرة مصرية.

ـ الياس طنوس الحويك: ست سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة مقدارها ٦٠٠ ليرة مصرية.

ـ الياس الشويري: عشر سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف، ودفع غرامة مقدارها ٣٠٠٠ ليرة مصرية.

ـ رشيد خليل عقل: ثماني سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف.

ـ أمين أرسلان: ست سنوات نفي، وحرمانه من الوظائف.

ـ سعيد البستاني: عشر سنوات نفي.

وأعلنت المحكمة براءة يوسف البريدي، شرط ألا يظهر دليل جديد يدينه، وأطلق سراحه.

أما عارف النعماني، فقد قضت المحكمة بسجنه سنتين، ودفع غرامة مالية، قدرها ٥٢٠٠ ليرة مصرية.

تنفيذ الأحكام وردود الفعل عليها:

نفذ الفرنسيون الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية، فنفوا إلى جزيرة ارواد الأحد عشر شخصاً موضوع النفي، وكانت ارواد تحت الاحتلال الفرنسي مقابل مدينة طرطوس على الساحل السوري. فاحتجزوا فيها حتى نهاية شهر آب، ثم نقلوا منها إلى جزيرة كورسيكا، حيث أمضوا نحو ثمانية أشهر، وفي منتصف شهر أيار سنة ١٩٢١ نقلوا إلى باريس مقدمة للعفو ثم الإفراج عنهم.

قابل اللبنانيون الحكم الفرنسي بالصمت واللامبالاة، ولم تبدُ منهم أية ردود فعل إدانة أو استنكار، ولا عجب في ذلك إذ أن «لبنان» لم يكن آنذاك قد أصبح كبيراً، وكانت أكثرية سكان الجبل اللبناني تعيش عاطفة الولاء الفرنسي والإخلاص للأم الحنون، لقد كانت قلوب الجبليين وخصوصاً المسيحيين منهم مع السياسة الفرنسية، وكان الاستقلال بالنسبة إليهم يعني التحرر من أي سلطة إلا السلطة الفرنسية، إذ أنهم كانوا يرون فيها الحماية والدفاع عن وجودهم وتحررهم. أما المقاطعات اللبنانية الأخرى كطرابلس وعكار والبقاع ووادي التيم وجبل عامل مع المدن الساحلية الكبرى، فلم تكن قد ضمت آنذاك إلى جبل لبنان لتكوّن «دولة لبنان الكبير». وكان سكانها لا يزالون يتطلعون إلى دولة سوريا الكبرى لتكوّن أرضهم جزءاً من أراضيها، ويكون السكان جزءاً من نسيجها السكاني والاجتماعي، فالمشاعر الوحدوية كانت لا تزال تعم هذه المناطق، وبعضها كانت تجتاحه عمليات قتالية ضد المحتل الفرنسي، وبالتالي لم تكن ذاتية الشعب اللبناني قد تكونت في هذه الفترة، بانتظار القضاء على المملكة العربية الدستورية بزعامة الأمير فيصل، وإعلان قيام دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠.

أما «لبنانيو» الخارج وخصوصاً في مصر

والأرجنتين وفرنسا، فقد أثاروا قضية أعضاء مجلس الإدارة وقاموا بحملة إعلامية لتبرئتهم والإفراج عنهم. وكانت باريس أكثر الأماكن نشاطاً لوجود عدد كبير من السياسيين اللبنانيين فيها، وعلى رأسهم أعضاء الوفد اللبناني الثالث إلى مؤتمر الصلح برئاسة المطران عبداللّه الخوري، وأعضاء الجمعية اللبنانية وعميدها خير الله خير الله الذي قادته حميته للذهاب إلى كورسيكا، فقابل الزعماء المنفيين فيها، واطلع على تفاصيل قضية مجلس الإدارة، وبعد عودته إلى باريس، قاد حملة صحفية وسياسية لتبرئة المنفيين وإطلاق سراحهم ليعودوا إلى ممارسة نشاطهم السابق.

فرنسا تتراجع عن أحكامها وتعيد المنفيين:

أدركت الحكومة الفرنسية فداحة الخطأ الذي ارتكبته سلطات الاحتلال الفرنسي، ورأت تحت وطأة الضغط الرسمي الفرنسي أن تخفف من أحكام المحكمة العسكرية، فنقلت المنفيين في أواسط أيار سنة ١٩٢١ من كورسيكا إلى باريس مقدمة للإفراج عنهم. وفي باريس أجبروا على التوقيع على اعتراف يأسفون بموجبه عن الخطأ الذي اقترفوه، فوقّعه كل من خليل عقل وابنه رشيد، وفؤاد عبدالملك، ومحمود جنبلاط والياس الشويري، فأفرج عنهم وأعيدوا إلى بلدهم. أما الآخرون وهم سليمان كنعان ومحمد الحاج محسن أبي حيدر وسعداللّه الحويك وسعيد البستاني والياس طنوس الحويك والأمير أمين أرسلان، فقد رفضوا توقيع وثيقة الاعتذار لأنها كما قالوا «في اعتقادنا لا توافق كرامتنا ومصلحتنا». فلم يفرج عنهم، بل منحوا الإذن بالإقامة في باريس، باستثناء سليمان كنعان الذي رفض الاستحصال على إذن بالإقامة، فأبعدته السلطات الفرنسية إلى سويسرا في الثالث من أيلول سنة ١٩٢١. وهذا ما كان يسعى إليه كنعان ويبتغيه، فشارك في سويسرا بأعمال المؤتمر السوري الفلسطيني الذي عقد في جنيف في الشهر التالي، وطالب المؤتمر بالإعلان عن استقلال لبنان التام. ثم سافر بعد ذلك إلى برلين وفيينا وروما والفاتيكان، لمراجعة حكوماتها والحبر الأعظم وإبلاغ المسألة اللبنانية للرأي العام في أوروبا، كذلك سافر إلى الولايات المتحدة الأميركية للغاية عينها.

تصاعدت حدة الانتقاد بوجه الجنرال غورو، وساهمت الصحف الفرنسية في توجيه المزيد من النقد للسياسة الفرنسية المشرقية. فحاول غورو أن يرد على تلك الحملة وأن يخفف من وقعها على الرأي العام، فاعترف أن أعضاء مجلس الإدارة لا يستحقون مثل هذه المعاملة القاسية، ولكن الحالة السياسية في الشرق اقتضت تلك الشدة لتلقي الرعب في قلوب العناصر الثائرة، وتساعد على استتباب الأمن في البلاد. فرد عليه رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الفرنسي فكتور بيرار «أن مثل هذا الكلام محقر للأمة الفرنسية جمعاء. وأنه إذا لم يكن بإمكان فرنسا أن تعزز مكانتها في تلك البلاد إلا بمثل هذا الأسلوب المرفوض، فخير لها أن تنسحب من هناك، وأن ذلك لأفضل من التضحية برجال مثل أعضاء مجلس الإدارة، الذين خدموا فرنسا وتعرضوا للاضطهاد على أيدي الأتراك، بسبب محبتهم لها وتعلقهم بها».

في مطلع سنة ١٩٢٢ سقطت الحكومة الفرنسية، وقامت حكومة جديدة برئاسة رئيس الجمهورية السابق ريمون بوانكاره الذي أبدى استعداداً كاملاً لرفع الظلم عن أعضاء مجلس الإدارة. وبعد أن درس القضية بعناية وموضوعية، قرر إطلاق سراح المنفيين دون قيد أو شرط في أول كانون الثاني سنة ١٩٢٣ بعد أن قضوا في المنفى نحو سنتين ونصف،

و«هكذا أسدل الستار عن أول مأساة انتدابية» على حد قول الرئيس بشارة الخوري في مذكراته «حقائق لبنانية».

الخاتمة:

كان الفرنسيون يحقدون على مجلس إدارة جبل لبنان. يحقدون عليه كمؤسسة لأن إعادة إحيائها جاء من قبل الأمير فيصل، وقد اضطروا للاعتراف بها والتعامل معها حتى لا يظهروا بمظهر العداء كونها تمثل الأكثرية الساحقة من الجبليين اللبنانيين. وكانوا يحقدون أيضاً على الأكثرية الساحقة من أعضاء مجلس الإدارة نظراً لتوجهاتهم الوطنية، ومطالبتهم بالاستقلال التام، وحصر الانتداب في حدود ضيقة لا تتعدى تقديم المشورة وبعض المساعدات الإدارية. لذلك ما إن تمكنوا من كشف العلاقة مع الحكومة الفيصلية في دمشق، حتى بادر الجنرال غورو في اليوم التالي، في ١٢ تموز إلى إصدار القرار ٢٧٣ الذي حل بموجبه مجلس إدارة جبل لبنان، بحجة عدم استطاعته القيام بوكالته، وإنشاء لجنة إدارية مؤقتة بذات الصلاحيات، على أن يعين أعضاء هذه اللجنة فيما بعد.

استمهل غورو تسمية أعضاء اللجنة الإدارية ريثما يتم إنشاء الكيان اللبناني ومؤسساته «القانونية». وبعيد إنشاء هذا الكيان في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠ بادر في الثاني من تشرين الأول من العام نفسه إلى تعيين أعضاء اللجنة الإدارية لدولة لبنان الكبير. فعين:

عن السنة: حسن بيهم (بيروت)، عثمان علم الدين (طرابلس)، عمر الداعوق (بيروت) يوسف الجوهري (صيدا).

عن الشيعة: إبراهيم حيدر (بعلبك)، حسين الزين (النبطية).

عن الدروز: رشيد جنبلاط (الشوف).

عن الموارنة: انطوان عرب (بيروت)، بطرس كرم (زغرتا)، نصري عازوري (الجنوب)، نعوم لبكي (المتن)، داود عمون (دير القمر)، يوسف الخازن (كسروان) وإميل إده (جبيل).

عن الأرثوذكس: إبراهيم صراف (عكار)، بترو طراد (بيروت) ونقولا غصن (الكورة).

عن الكاثوليك: إبراهيم أبو خاطر (زحلة).

مثلت اللجنة الإدارية سكان دولة لبنان الكبير، في حين مثّل مجلس الإدارة سكان متصرفية جبل لبنان، وفي آذار سنة ١٩٢٢ حل الفرنسيون اللجنة الإدارية، واستبدلوا بها المجلس التمثيلي، وكان مؤلفاً من ثلاثين عضواً. وفي سنة ١٩٢٥ دعوا اللبنانيين إلى انتخاب المجلس التمثيلي الثاني، وهو المجلس الذي صوّت في أيار سنة ١٩٢٦ على الدستور اللبناني، واتخذ تسمية له المجلس النيابي، وهو الاسم الذي لا يزال يحمله حتى تاريخنا هذا.

مكتبة البحث

- إسماعيل، عادل: **السياسة الدولية في الشرق العربي،** دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٦٤.
- الأسود، إبراهيم: **تنوير الأذهان في تاريخ لبنان،** مطبعة القديس جاور جيوس، بيروت ١٩٢٥، الجزء الأول فقط.
- تقي الدين، سليمان: **المسألة الطائفية في لبنان،** الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، لا تاريخ.
- جحا، شفيق: **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩١٨ ـ ١٩٤٦،** ١٩٩٥، لا دار.
- حبوش، إميل: **أساليب السياسة الفرنسية،** طبع في دار الأحد البحيري، بيروت، لا تاريخ.
- حداد، حكمت: **لبنان الكبير ١٩١٨ ـ ١٩٢٠،** دار نظير عبود، بيروت ١٩٩٦.
- الحصري، ساطع: **يوم ميسلون،** صفحة من تاريخ

العرب الحديث، منشورات دار الاتحاد، بيروت، لا تاريخ.
- الحكيم، يوسف: **سوريا والعهد الفيصلي**، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٠.
- الحكيم، يوسف: **سوريا والانتداب الفرنسي**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٣.
- حلاق، حسان: **دراسات في تاريخ لبنان العام، ١٩١٣ ـ ١٩٤٣**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- حنا، جورج: **من الاحتلال إلى الاستقلال**، مطبعة دار الفنون، بيروت، الطبعة الثانية، لا تاريخ.
- الخازن، فريد وفيليب: **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠**، عربت عن الفرنسية، مطبعة الصبر، جونيه ١٩١٠.
- خليفة، عصام: **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥.
- الخوري، بشارة خليل: **حقائق لبنانية، الدار اللبنانية للنشر الجامعي**، بيروت ١٩٨٣ (ثلاثة أجزاء).
- الخوري، فؤاد: **النيابة في لبنان، نشؤها، أطوارها، آثارها، اعلامها، من ١٨٦٠ إلى ١٩٧٧**، الطبعة الأولى، لا دار ١٩٨٠.
- رباط، ادمون: **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٥.
- الرياشي، إسكندر: **قبل وبعد**، مطابع دار الحياة ١٩٥٣.
- زين، زين نور الدين: **الصراع الدولي في الشرق الأوسط، وولادة دولتي سوريا ولبنان**، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت ١٩٧٧.
- سالم، يوسف: **٥٠ سنة مع الناس**، دار النهار للنشر، بيروت، لا تاريخ.
- سلطان، علي: **تاريخ سورية، نهاية الحكم التركي ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٧.
- السودا، يوسف: **في سبيل الاستقلال**، دار الريحاني، بيروت ١٩٦٧.
- سويد، ياسين: **المسألة اللبنانية**، نقد وتحليل، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ١٩٩٨.
- الصلح، عادل: **حزب الاستقلال الجمهوري من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي**، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠.
- الصليبي كمال: **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨.
- ضاهر، مسعود: **لبنان الاستقلال**، الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٧.
- ضاهر، عدنان: **الموازنة العامة بين الدستور والواقع**، المناقشات في الذاكرة، ١٩٢٠ ـ ٢٠٠١ لا دار ٢٠٠١، المجلد الأول.
- ضاهر، عدنان، وغنام رياض: **مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال اللبناني**، لا دار، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٢.
- غندور، ضاهر: **النظم الانتخابية**، تقديم د. محمد المجذوب، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بيروت ١٩٩٢.
- قاسمية، خيرية: **الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠**، دار المعارف بمصر ١٩٧١.
- قباني، خالد: **اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان**، تقديم دولة الرئيس الدكتور سليم الحص، منشورات بحر المتوسط، بيروت ١٩٨١.
- كوثراني، وجيه: **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨.
- لوتغريغ، ستيفن: **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨.
- مزهر، يوسف: **تاريخ لبنان العام**، لا دار، لا تاريخ، بيروت (جزءان).
- موسى، سليمان: **الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤**، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧.
- مسعد، بولس: **لبنان وسوريا ما قبل الانتداب وبعده**، المطبعة السورية، مصر ١٩٢٩.
- نوار، سليمان عبدالعزيز: **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، جامعة بيروت العربية، بيروت ١٩٧٠**.

- ISMAIL, ADEL: ***Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à L'histoire du Liban et des Pays du Proche - Orient du XVII^e Siècle à nos jours.***

- Moutran, Nadra: ***La Syrie de Demain, France et Syrie,*** Paris 1916.

- Rabbath, Edmond: ***La Formation historique du Liban Politique et Constitutionnel,*** Université Libanaise, Beyrouth 1973.